

# مشروع انابيب السلام وازمة العلاقات التركية السورية

م.م مازن خليل ابراهيم<sup>\*</sup>

## المقدمة:

إن تشخيص الوضع المائي في الشرق الأوسط يشير إلى أن المنطقة تواجه عجزاً متزايداً في حالة استمرار النمط الحالي للاستهلاك، مما سيؤدي إلى منافسة شديدة على مصادر المياه. وتعتمد بلدان المشرق العربي (عدا دول الجزيرة العربية) على مصادر مائية هي دجلة والفرات وهي ذات منابع تركية ونهر الأردن، أي أن المياه ستكون هي القضية المهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين خاصة وأن حوضي دجلة والفرات يشكّلان، مياهم وأرضاً، أهمية كبرى بالنسبة لتركيا لتحقيق ما يأتي: مصلحة اقتصادية ببيع ماء إلى دول الجوار (تقدر بحوالي ملياري دولار سنوياً). مصلحة إستراتيجية حيث أنها ستكون متحكمة بالأمين المائي والغذائي في المنطقة إلى حد ما في المنطقة.

توازنا مع الميزة النفطية التي تملكها دول الخليج والنفط العربي.

فتقدمت بمشاريع طموحة منذ أواخر السبعينيات عندما شرعت تركيا ببناء مجموعة من السدود على نهر دجلة والفرات. وكان من أبرزها مشروع الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال الذي عرف بمشروع "أنابيب السلام"، وتضمن بيع مياه نهر سيمون وجيمون، التي تشير التقارير أن جر المياه لهما سيكون من نهر دجلة والفرات، عبر خط أنابيب إلى دول الشرق الأوسط، وقصدت تركيا من هذا المشروع فضلاً عن مردوده المالي محاولة حل الخلافات المعقدة حول الحقوق المالية بينها وبين الجوار العربي (العراق وسورية)، كما أن تركيا ترى أن المشروع سيوفر فرصة سانحة للتعاون المشترك بين دول المنطقة تكون هي مركزته، فضلاً إلى أنها ستعمل على مقايضة الماء بالنفط، وهذه الأهداف ما سيتم بحثها.

## - أهمية المياه الاستراتيجية التركية:

تتبع أهمية المياه بالنسبة لتركيا من مجموعة من الحقائق هي:

على الرغم من أنها تسيطر على منبع نهر الفرات ودجلة، وفيها وفرة من المياه من مصادر أخرى، إلا % من أراضيها الصالحة للزراعة في جنوب شرق الأناضول تعاني بشكل عام شحاً في المياه.

لمعالجة قضية التكلفة العالية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالنفط، يجري استبدالها بمحطات

كهرومائية.

<sup>(\*)</sup>عضو الهيئة التدريسية في كلية الصيدلة / الجامعة المستنصرية

<sup>1</sup> رغيد الصلح، قبل أن تبدأ حروب المياه في الشرق الأوسط، صحيفة الحياة // // .

أن قيام مشاريع في منطقة الأكراد ربما عمل على امتصاص نعمتهم، فهم يعيشون في واحدة من أفقر مناطق تركيا .

أن تركيا تواجه أزمات أمنية مع جيرانها الجغرافيين لذا فإنها حرصت على استغلال ورقة الضغط المائي للمساومة على حل كثير من القضايا المتعلقة مع الدول الأخرى.

تسعى تركيا لاستغلال وافرها من الماء لبناء علاقات إقليمية تكون فيها صاحبة قرار، مثلما أصبحت الدول العربية النفطية صاحبة وزن، لذا طرحت مشروع أنابيب السلام.

يقول الأتراك: إنه إذا كان مجرى الثروات في أراضي دول متعددة يعطي هذه الدول الحق في اقتسامها فيما بينها، فإن النقط الموجود في باطن أراضي دول الخليج العربية قد تكون في مرتفعات تركيا ثم انحدرت إلى أراضي هذه الدول<sup>(١)</sup>. أي أن تركيا تعتبر نفسها دولة منبع نفطي، وهذا طرح غير منطقي ويمكن رده لأن القوانين الدولية لم تتحدث عن تحولات الموارد في باطن الأرض، فكيف تستطيع تركيا أن تثبت أن الأرض تركية .

#### - مشروع "أنابيب السلام":

اقترح هذا المشروع اول مرة الرئيس التركي الأسبق " " في آذار م، عندما كان مايزال رئيساً للوزراء في اثناء زيارته للولايات المتحدة وتم عرض هذا المقترح فيما بعد بأسم "مشروع السلام" في المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة "جورج تاون" الأمريكية لبحث مشكلة المياه، في أحواض انهار الأردن والفرات ودجلة والنيل في " حزيران CSIS، اذ اقترحت تركيا بموجب هذا المشروع تزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهر "سيحان وجيهان" بجنوب تركيا وأكدت أنها اطلقت عليه هذا الأسم لاقتناعها ( بأن تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية سيكون من شأنه تخفيف هذه التوترات في المنطقة وتشكيل شريان حياة وتعاون بدلاً من خلق مشكلة جديدة حول المياه لنزاعات المنطقة) وأشاد هذا المشروع التقرير النهائي الصادر في المؤتمر المذكور والمعنون (بأنه يمثل إحدى طرق التعامل مع مشكلة المياه في الشرق الأوسط ومشروعاً جاداً وواقعياً). يعبر عن حسن نوايا تركيا واقتراحاً بناءً وخلافاً لم تشهد المنطقة مثيلاً له حتى الآن<sup>(٢)</sup>.

يرتكز هذا المشروع على جر المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب بخطتين:

<sup>2</sup> حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الأول، مركز

الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الأول، -

<sup>3</sup> . علي أومليل، تحرير وتقديم، العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الأقليمي، منتدى الفكر العربي، عمان،

<sup>4</sup> جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ( )

<sup>5</sup> المصدر نفسه، ص -

الخط الغربي: ويسير في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة (C IS) بعد أن يمر في الأردن ثم يواصل سيره إلى أربع مدن سعودية، وأجمالي طول الخط (C IS) كم يتدفق عبره ( : مليون م ) من المياه يوميا.

الخط الشرقي: ويبلغ طوله (C IS) كم، ويمر عبر الأردن والكويت والسعودية والبحرين وقطر والأمارات العربية (ديي والشارقة وابو ظبي)، وينقل ( : مليون م ) من المياه يوميا. وتشير دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع التي قامت بأعداده الشركة الأمريكية "براون اندروت" الى أن تكلفة المشروع تبلغ مبدئيا بين ( " - " ) مليار دولار وأن المشروع ممكن التنفيذ من الناحية الفنية وأن تكلفة الغالون المكعب من هذا المشروع هو ثلث الغالون المكعب من المياه العذبة المحلاة.

أن هذا المشروع لم يجد القبول لدى قطار المعنية، فمن جانب هناك خشية من تحكم تركيا لهذا المشروع واستغلاله لابتزاز الأطراف المستفيدة الأخرى، ومن جانب آخر فإن المشروع مرتفع الكلفة ويتعذر إيجاد مصادر تمويل دولية كافية في الوقت الحاضر فضلا عن مواجهة المشروع مشكلات تقنية وطوبوغرافية بالنسبة الى استخدام المياه ، وكذلك خشية البلدان العربية المعنية ان يؤدي اعتمادها على مشروع "مياه السلام" إلى غياب الحافز أو الدافع لمواصلة مشروعاتها الرامية الى الاعتماد على الذات باستغلال المياه الجوفية ومياه البحر، والأهم من ذلك لا بد من أن تمر "أنابيب السلام" عبر سوريا التي تعترض بالأساس على تنفيذ المشروع، طالما لم يتحقق "السلام" مع (الكيان الصهيوني) الذي يعد من أهم الأطراف المستفيدة من المشروع المقترح. الا أن السلطات الركية لم تصغ للاعتراضات السورية، إذ وقع وزير الخارجية التركي "حكمت تشيتين" في أثناء زيارته "اسرائيل" في " " مذكرة تفاهم مع الأخير تضمنت التعاون في موضوع المياه ولاسيما أماكن تنفيذ المشروع المذكور إلا أن هذه المذكرة لم تنفذ بسبب الموقف السوري المعارض .

#### - أهداف مشروع "أنابيب السلام"

يعد هذا المشروع من المشروعات الاستراتيجية المطروحة في إطار مشاريع الربط "الشرق أوسطية" التي تطمح تركيا أن تكون القائد أو الوصيف فيه، وفي حالة تنفيذها هذا المشروع الذي لم ير النور بعد ستحقق تركيا جملة أهداف هي:

<sup>6</sup> صباح محمود محمد و عبد الامير عباس، السياسة المائية التركية، بيروت، مطبعة المتوسط، 6

<sup>7</sup> صباح محمود محمد و عبد الامير عباس، المصدر نفسه، ص .

<sup>8</sup> . حميد الجميلي، "الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات الابعاد والانعكاسات"، مجلة افاق عربية، عدد ( . )، بغداد،

<sup>9</sup> ترى تركيا أن قيام الصلح بين تركيا والكيان الصهيوني وبالتالي "السلام" في الشرق الأوسط سيمهد لتنفيذ مشروع "أنابيب السلام" وتغطية نفقاته المائية وإيجاد سوق مربحة لبيع المياه بالنفط العربي، لذلك ساندت المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية المعنية والكيان الصهيوني كما قدمت مبلغا قدره ( ) مليون دولار مساعدات لدعم السلطة الفلسطينية، علم أن موقف تركيا من "عملية السلام في الشرق الأوسط هو بحل القضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ( ) ، ينظر: أنعام رعد، الصهيونية والشرق أوسطية من هرتزل إلى بيريز النفق والخطة المعاكسة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ( )

يؤكد الرئيس التركي الأسبق " أن تركيا ستجني فوائد اقتصادية ومالية إذا تمسكت بمنهج ((التفكير بعظمة)) ولا سيما إذا اعتبرنا أن المشروع يمكن أن يكون حافزا رئيسا للاقتصاد التركي ومبررا للمشروع مائي ضخم في جنوب شرقي الأناضول، وتصميم الأترك على ترويج مشروع "أنابيب سلام" نابع من اعتقادهم أن مثل هذا المشروع لا بد من أن يوفر لبلدان المنطقة فرصة للتعاون المشترك " ، فضلا عن أنه يوفر لتركيا تحقيق عائدات مالية كبيرة تقدر بحوالي ( ) مليار دولار سنويا نظير بيع المياه إلى الدول العربية الخليجية هو ما يعني مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا.

تأمل تركيا فيما لو تم تنفيذ المشروع أن تحصل على حصة أكبر من الاستثمارات العربية المباشرة وحصول الشركات التركية على حصة أكبر في الأسواق العربية لتصريف منتجاتها.

تعزيز دورها كعنصر للتوازن والاستقرار والسلام في منطقة "الشرق الأوسط" الحافلة بالاضطرابات والمرشحة في المستقبل (طبقا للتصورات الغربية) لنشوب صراعات مائية<sup>10</sup>.

محاولة القيام بدور فعال في "الشرق الأوسط" عبر منابع للمياه والمشروعات المشتركة وأنشطة دور فعال لتركيا في إطار هذا المشروع على حساب الدول العربية وطروحات الوحدة العربية والأسلامية ومحاربة الاستعمار الأمريكي والغربي والهيمنة على هذه المنطقة.

الحيلولة دون تحقيق أي دور لكل من إيران وباكستان في المنطقة، وذلك من منطلق امتداد نفوذ تركيا هو من الأمور المهمة في مجال تحقيق الأمن القومي التركي وتعزيزا لمكانتها الإقليمية والدولية.

توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري مع الكيان الصهيوني لإنشاء محور استراتيجي مهم يحقق مصالحهما في المنطقة وقيادتهما لها.

ولعل أهم أهداف هذا المشروع التي لها صلة مباشرة بسوريا؛ هو أنه يمنح تركيا السيطرة على منطقة "الشرق الأوسط"، ونتيجة لذلك فسوف تعود تركيا تدريجيا لتصبح أهم عنصر جغرافي بالمنطقة وسوف تصبح سوريا تابعا وخاضعا لها " ذلك أنه باستثناء أن فكرة "أنبوب السلام" تعد بمثابة محاولة تركية لجس نبض سوريا لتتظر كيف ستكون ردة فعلها على إقامة مشروع المياه في لواء الاسكندرون الذي تضغط تركيا على سوريا للاعتراف بسيادتها عليه، و لذا سيكون الدافع الجغرافي لتركيا من وراء هذا المشروع هدفا آخر مضافا إلى جملة الأهداف الأخرى " ، والدليل على أن الدافع الجغرافي هو أحد دوافع إقامة مد "أنبوب السلام" هو دليل ذو شقين، فمن جانب تجدد تركيا تحجب المياه عن سوريا وكذلك العراق (مياه الفرات)، ومن جانب ثالث نجد أن تركيا تكرر زعمها بأنها مضطرة إلى خفض كميات مياه نهر الفرات المتدفقة الى سوريا والعراق بسبب "احتياجها الكبير من المياه في جنوب الشرق ومن ثم تقييم السدود على الفرات. وتحويل المياه إلى الأراضي

<sup>10</sup> طارق المجذوب، اشكالية المياه في الشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، العدد (10) ( ) ( ) .

<sup>11</sup> . هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية- التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو

ظبي، ( ) . .

<sup>12</sup> خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربي - التركية، بغداد، مطبعة الراية، ( ) .12

<sup>13</sup> المصدر نفسه، ص ( ) . ينظر أيضا: . احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، طرابلس ( ) ( ) .

المنبسطة بالجزيرة الواقعة داخل هذه المنطقة، ومن جانب آخر تعرض تركيا بيع ما يقرب من ( ) مليار / ( ) من المياه سنويا إلى سوريا، وهذا الأمر يثير الدهشة (وذلك أنه بوسع تركيا تحويل فائض مياه نهر سيحان وجيهان عبر النفق المخطط اقامته تحت الجبال الى مناطق غازي عينتاب واورفة الواقعتين داخل حدودها وتطوير مشروع الفرات -سيحان وجيهان- الذي سيتدفق فائضه من المياه إلى سوريا وكذلك العر ) . بما أنها لاتفعل ذلك، فإنه يمكن الاستنتاج ان الدافع الرئيس وراء مشروع "أنابيب السلام" هو الدافع الجغرافي، فتركيا تسعى الى السيطرة على دول "الشرق الأوسط" طريق المياه التي ستشعر كل الأماكن الواقعة جنو لـ بنقصها والتي سوف يصبح سعرها اعلى من سعر النفط، ومما يدعم ذلك انه لو كان المسؤولون الاتراك جادون فيما يدعونه من رغبة في تقليل حدة أزمة المياه في المنطقة لسمحوا بتمرير كميات اضافية منها في نهر الفرات ودجلة تكفي لتحويلها في دول الخليج العربي عبر جنوب العراق وبذا سيتم توفير الأموال الطائلة التي يحتاجها تنفيذ مشروع "أنابيب السلام" المقترح.

من هنا نجد أن تركيا تتطلع من خلال مشروعها المذكور لتدخل بشكل مباشر في شؤون المنطقة لفرض نفسها كقوة كبرى لا مفر منها في عملية إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية لـ "الشرق الأوسط" التي تسارعت مع نشوب حرب الخليج الثانية عام " " . وقد اثبتت المياه أنها "سلاح ووسيلة فعالة في خدمة هذه الاستراتيجية، وعليه تقترح انقرة نقل المياه الى دول المنطقة في تلبية حاجاتها من المنتجات الزراعية من مشروع "غاب" -كما أشرنا سابقا- بفضل المساحات الكبيرة التي يرويها هذا المشروع مما يمهّد السبيل لاسترداد تركيا مركزها كدولة كبرى في المنطقة بعد أن فقدته مع تمزق أوصال الصراع العربي الصهيوني ولممارسة هيمنة أقليمية (تركية- صهيونية) على الدول العربية ترتبط بشكل دقيق بالولايات المتحدة<sup>14</sup>، إذ يعد التفاهم على تقاسم الثروة المائية في المنطقة من أولويات التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني، ولذلك لم يكن مستغربا أن يدرج هذا الموضوع في جدول أعمال مؤتمر موسكو الذي عقد في ك )، وعندما تطرح قضية المياه تبرز تركيا بوصفها طرفا أساسيا مباشرا نظرا لأن نهر دجلة والفرات ينبعان من أراضيها ولذلك طرح اختيارها لتكون المكان الذي تعقد فيه المفاوضات العربية الصهيونية حول المياه .

#### - اثار مشروع "أنابيب السلام" على سوريا:

في حالة أن كتب لهذا المشروع أن يجد طريقه للتنفيذ، فإنه سيؤدي إلى جملة من الآثار والعواقب السلبية تطل سوريا وبقية الدول العربية المعنية، وعلى النحو الآتي:

على الرغم من أن المشروع يبدو انسانيا واقتصاديا يساهم في حل مشكلة حيوية في المنطقة إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار حقوق الآخرين بمياه الفرات التي تفيض عن حاجة تركيا.

<sup>14</sup> سعود محمد السامرائي، التهديدات الاسرائيلية للأمن المائي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، ( )

<sup>15</sup> عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة العراقية تجاه تركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 5

<sup>16</sup> . عوني عبد الرحمن السبعوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية، ابو ظبي، ( )

أن محاولة تركيا وضع المشروع موضع التنفيذ هو لغرض تنفيذ مخطط محكم للسيطرة على جميع المياه تلافية من أراضيها، مما يساعد على تعطيش الدول ا ةورة فتضطر هذه الدول إلى القبول بالمشروع التركي الذي يحقق مقولة (النفط لكم.. والماء لنا) والذي يؤدي إلى تحكم تركيا بمصادر المياه في المنطقة<sup>١٧</sup>، وبذلك ستكون المياه وسيلة ضاغطة بيد تركيا؛ يقول "جيم دونما" مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية أمام مؤتمر دولي للمياه عام ( ) (يجب التنبيه إلى أنه بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين فسوف يساعد ذلك على تقوية موقع تركيا بين دول المنطقة وهذا لمصلحة تركيا)<sup>١٨</sup>. أما الدول الخليجية؛ فإنه عند تنفيذ المشروع ستعتمد على استيراد المياه من تركيا وبذلك ستكون عرضة للابتزاز التركي ولاسيما إذا حدثت تطورات تتعارض ومصصلحة تركيا أو مصلحة الولايات المتحدة التي ترتبط معها تركيا بعلاقات استراتيجية وهي بالتأكيد لها الأولوية على علاقات انقرة بالعالم العربي.

ان اهتمام الولايات المتحدة بملف المياه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف في "الشرق الأوسط" له مدلولات كثيرة إذا ما تذكرنا استراتيجية أدراج مشكلة المياه في المفاوضات مع سوريا للضغط عليها وأكراهها على إجراء محادثات مع حليفيتها تركيا و(إسرائيل) لوقف مساندتها لحزب PKK وتسوية مشكلة المياه القائمة بينها، وبين الطرفين الآخرين<sup>١٩</sup>.

في حالة تنفيذ المشروع؛ سيؤدي الى تزويد (إسرائيل) بالمياه والعرب في حالة حرب معها ناهيك عن أن هناك تحالف تركيا (إسرائيل) استراتيجية يكون موجهها ضد سوريا والعرب بالضرورة، و لذا سيحقق هذا المشروع لتركيا ولم "إسرائيل" تحديدا الفائدة الأكبر (ليصبح تحالفهما المائي الوجه الآخر لتحالفهما الاستراتيجي)، والخطورة تتجاوز ذلك إذا علمنا إن المياه هي العنصر الأساس لأقامة النظام الأقليمي الذي دعا إليه وزير الخارجية (الإسرائيلي) "شمعون بيرس" وهو نظام يبنى على حساب مستقبل أمكان تحقيق التضامن والوحدة العربية؛ يقول "بيرس" مبرزاً أهمية المياه في النظام المذكور (.. المياه أكثر من أي قضية أخرى تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لأقامة نظام أقليمي..)، وبذلك يظهر الدور السياسي للمياه في فكر "بيرس" الذي يضيف في هذا الصدد: (أن استخدام المياه سوف يكون موضوعاً سياسياً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط) . ولذلك نجد أن "إسرائيل" تقوم بتحريض تركيا على المضي بمشاريعها والا تعبأ بردود الأفعال العربية.

- موقف سوريا من المشروع:

<sup>17</sup> عائدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، التركية - الاسرائيلية، بيروت، دار الفكر، (..): ( ) .

<sup>18</sup> . عوني عبد الرحمن السباعوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية، مصدر سبق ذكره، ص . .

<sup>19</sup> طارق المجذوب، لا أحد يشرب، مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ( ) : ٩)

( ) : ( ينظر ايضاً: طارق المجذوب، "مشكلة المياه في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، عدد ( : ) : ..)

( ) .

<sup>20</sup> شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، (عمان، دار الجليل للدراسات والابحاث الفلسطينية، ط 0) ( ( ) .

<sup>21</sup> المصدر نفسه، ص ( ) .

لاشك في أن أول ذكر لمشروع "أنابيب السلام" ورد عندما قام وفد رسمي تركي يضم مجموعة من السياسة والفنيين الأتراك، وممثلين عن الشركة الأمريكية "براون اندروث" المكلفة بدراسة المشروع بزيارة سوريا في "شبا ( ) ، لأقناع الحكومة السورية بقبول المشروع، وحدد الأخيرة موقفها من المشروع في النقا الآتية " :

أن سوريا لا تعارض مرور (أنابيب السلام) في أراضيها اذا وجدت الدول العربية المعنية أنه مشروع اقتصادي وضروري لها.

أن سوريا لا تريد الاستفادة من مياه المشروع المذكور، لأنها لا ترغب في ربط مياه شر ل بأية جهة خارج أراضيها صديقة أحيانا وغير صديقة أحيانا أخرى.

أن سوريا لا توافق على مرور (أنابيب السلام) في أراضيها اذا كانت (إسرائيل)، إحدى الأطراف التي ستستفيد منها مياهه، نظرا لمساس هذا الأمر ب (عملية السلام) الذي لم يتحقق بعد في المنطقة.

أن سوريا ترى في أن هذا المشروع غير اقتصادي، وذلك لأن كمية المياه التي سينقلها المشروع حوالي مليار م في السنة، والكلفة المبدئية لتنفيذه هي ( ) مليار دولار.

ترى سوريا، أن الحل السليم لمشكلة المياه في دول الخليج العربي حاضرا ومستقبلا يكمن في تحلية مياه البحر، بكلفة معقولة.

#### - الموقف العربي من المشروع:

لقد أثار مشروع "أنابيب السلام" حفيظة الدول ا لاورة. ولعل أحد أسباب امتناع البنك الدولي وعن المساهمة في تمويله كونه سببا في إمكانية قيام نزاع إقليمي. أما اليابان فقد اشترطت لتقدم قرض بقيمة مليون دولار لحل النزاع حول المياه بين كل من تركيا وسوريا والعراق .

تخطط تركيا لهذا المشروع على أساسين:

: . أن يتم تمويله من الدول العربية الخليجية.

- أن تحصل على منافع آتية من النفط والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية وعلى قروض عربية ميسرة واستثمارات عربية في المشروعات التنموية التركية وزيادة حصة الصادرات التركية إلى الأسواق العربية. لذا شهدت الفترة اللاحقة جهودا تركية مكثفة لإقناع الجانب العربي بجدوى المشروع وضرورة تنفيذه إلا أن الدول العربية أبدت تخوفها مستندة إلى:

أن يؤدي اعتمادها على هذا المشروع إلى غياب الحافز لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية، لا سيما وأن الدول الخليجية قد أنفقت الكثير في سبيل إنشاء محطات تحلية مياه البحر، والبحث عن المياه الجوفية.

<sup>22</sup> عبد العزيز شحاده المنصور، مصدر سبق ذكره، ص - ؛ نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، مركز الدراسات

الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، (6

<sup>23</sup> نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، ص -

أن يمنح هذا المشروع تركيا وسيلة للضغط على الدول العربية توائم سياساتها وتخدم مصالحها والمصالح الأوروبية والأمريكية .

أن تكون تركيا وهي تنشئ في ذهنها فكرة "أناييب السلام" قد وضعت (إسرائيل) في قلب الدول المشتركة في المشروع والمستفيدة منه. وذلك بالتلميح بأن الأنبوب عندما لا تكون (إسرائيل) مستفيدة منه سيكون تحت رحمة تصرفها العسكري. وفي هذا الصدد تم التذكير بدور (إسرائيل) الرئيس في إجهاض مشروع أنبوب النفط العراقي عبر الأردن خلال الحرب العراقية- الإيرانية<sup>24</sup>.

### - الحلول السورية والتركية المقترحة:

- الحل السوري:

يعتمد الحل السوري لمشكلة تقاسم مياه نهر الفرات على ثلاثة مبادئ رئيسة هي:

.. اعتبار نهر الفرات نهرًا دوليًا.

.. اعتبار مشكلة الفرات بشقيها (تقاسم المياه وتلوثها) مشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي على أعلى مستوى.

تعتبر سوريا القوانين الدولية والتوصيات التي أقرتها مؤسسة القانون الدولي مبادئ عامة وملزمة بخصوص الفرات.

فقد اعتبرت الحكومة السورية نهر الفرات نهرًا دوليًا تبعًا للاتفاقيات الدولية التي أجرتها تركيا مع جيرانها، وكذلك التي أبرمتها مع الدول المتشاطئة على نهر الفرات، وأن مسألة استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود عند الحكومة التركية بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخرًا لا تعترف به الحكومة السورية، لأنه (مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح ومصطلح النهر الدولي)<sup>25</sup>.

كما أن سوريا ترفض التعريف التركي للنهر الدولي: (بأنه النهر المتاخم الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية، أي الذي يفصل بين دولتين)، وليس النهر التعاقبي.

ويعتبر السوريون هذا التعريف غير مقبول بنظر القانون والممارسة الدولية، ويستند السوريون في رفضهم للتعريف التركي على (أنه إذا تم نفي الصفة الدولية عن الأنهار التعاقبية، فلن يكون عند ذلك نهر النيل، والسند، والنيجر، والسنغال، والراين، والدانوب، والمكسيك، وكولومبيا وغيرها أنهارًا دولية) .

<sup>24</sup> صرح دجيم دونا مستشار تورغوت اوزال (رئيس الحكومة التركية آنذاك) عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع فإن هذا يدعم إلى حد كبير مركز تركيا السياسي؛ ينظر: علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط، رياض الريس للكتب والنشر، لندن - بيروت، الطبعة الأولى، حزيران

<sup>25</sup> . هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: --- .

<sup>26</sup> وزارة الخارجية السورية: من نص مذكرة وزارة الخارجية السورية، إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، بتاريخ / / . ينظر: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .

<sup>27</sup> وزارة الخارجية السورية: من نص مذكرة وزارة الخارجية السورية، إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، بتاريخ / / -؛ فضلًا عن علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .

كما تعتبر الحكومة السورية أن تركيا نفسها اتعرفت في أكثر من معاهدة أن النهر التعاقي هو نهر دولي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الخاصة بالأنهار، كما هو الحال في ديباجة المعاهدة الموقعة بين بلغاريا وتركيا في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤، والتي أصبحت نافذة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٤.<sup>28</sup>

يؤكد السوريون أن الخلاف التركي - السوري على مياه نهر الفرات مصطنع، لأن الحكومة التركية تريد خلق مشكلة حوله، وذلك بإضافتها مشكلة جديدة إليه، غير المشكلة المزمنة المتمثلة بتقاسم مياه نهر الفرات، ألا وهي: طرح تركيا لمياه ملوثة تزيد سميتها عن مياه الصرف الصحي...<sup>29</sup>

لذلك يطالب السوريون الحكومة التركية، كمقدمة للحل بـ :

أن تمتنع تركيا عن تغيير المنطقة التي يجتاز فيها النهر الحدود، إلا بموافقة الدولة الجارة.

أن تمتنع تركيا عن تغيير طبيعة المياه، بشكل يضر بغيرها، كتلويث المياه بالمخلفات الصناعية، أو مجاري

الصرف الصحي.

عدم حجز ماء النهر أو التصرف به لدرجة تسبب هبو المستوى الطبيعي للمجرى في الدول المتشاطئة

الأخرى.

عدم القيام بأعمال تؤدي إلى فيضان النهر في الدول المتشاطئة.

صحيح أن السوريين يتمسكون بحقهم الثابت في مياه الفرات، وفقا للبروتوكول المؤقت لعام ١٩٦٤، وحتى التوصل إلى حل نهائي لا يتعارض مع حاجات البلدين المائية، إلا أنهم يعتبرون أن الحصص السورية - العراقية المناسبة هي بحدود ( ) ( / ثا، ومن المنظور، يرى السوريون أنه لا بد من حل مسألة المياه بحسن نية، والتوصل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث المتشاطئة، اعتماداً على القوانين والأعراف الدولية، ومبدأ حسن الجوار.<sup>30</sup>

وكخطوة أولى وأساسية من الحل الذي يتبناه السوريون: (وقف كافة المنشآت والأعمال على نهر الفرات، والشروع في مباحثات جدية وعاجلة بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية، من أجل الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات، وعلى شرو استثماره، عملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ // // بين رئيسي الحكومتين السورية والتركية) .

- الحل التركي:

<sup>28</sup> المصدر نفسه، ص 28.

<sup>29</sup> عبد العزيز المصري، واقع مشكلة المياه بين سوريا والعراق مع تركيا، مجلة صوت فلسطين، دمشق، العدد 9 : ( أيار 6 ) : 9 .

<sup>30</sup> طارق المجذوب، العلاقات العربية - التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص . .

<sup>31</sup> المصدر نفسه، ص 31.

<sup>32</sup> وزارة الخارجية السورية، نص مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، مصدر سبق ذكره، وكذلك: علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .

رغم اعتراف الأتراك أيضا بأن (مشكلة المياه بين سوريا وتركيا في حد ذاتها غاية في التعقيد، ولا يمكن تصغيرها إلى (قسمة المياه)، إلا أن الأتراك يختلفون مع السوريين في مبادئ الحل وفي خطواته أيضا . فعلى رغم اتفاق الأتراك مع السوريين في مبدأ وحيد من المبادئ التي اعتمدها الأتراك لحل مشكلة الفرات، ألا وهو:

الحل السياسي، رغم اختلافهما في مضمونه، إلا أنهما يختلفان في المبدأين الآخرين وهما:  
اعتبار نهر الفرات نهرًا تركيًا تعاقبياً وليس دولياً.

اعتبار أن مشكلة الفرات يمكن أن تحل فنياً وثنائياً حسب مبدأ قسمة استخدامات المياه، وليس قسمة المياه بين الدولتين، ولا داعي لأخذ مبادئ القانون الدولي ولا القوانين التي تعتمدها الجمعية العامة بعين الاعتبار.

لقد دأب المسؤولون الأتراك على ترديد وجهة النظر الرسمية التركية القائلة بأن (دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة للسيادة التركية وحدها)، أي أنهما نهران تركيان عابران، كما أن الأتراك يعتبرون نهر دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود الجغرافية، وإن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود، وغير المخصصة للملاحة لا يزال قيد التطور، بغية إعداد وثيقة إطارية، إلا أن هذا القانون لم يتم صياغته بشكل كامل بعد) .

ويؤكد الأتراك أن ليس هناك قوانين تجبرهم على اقتسام ما يسمونه مجاري المياه العابرة للحدود، فتركيا تفرق بين مجاري المياه الدولية، ولاري التي تمر عبر الحدود مثل نهر دجلة والفرات، وبينما يرى النهر الدولي صفتان متقابلتان تحت سيادة دولتين أو أكثر، أي تفصلان بين دولتين أو أكثر، تحتاز الأنهار التعاقبية مثل الفرات عدة دول وليست تفصل بينها.

وهذا يعني أن نهر الفرات حسب ما يراه المسؤولون الأتراك هو نهر تركي تعاقبي، ولتركيا الحق في التصرف بمياهه الموجودة في الأراضي التركية، دونما مراعاة لما قد يحدثه هذا الموقف من إجحاف بالحقوق السورية والعراقية .

إن فهم تركيا لقسمة المياه، كما تم التأكيد عليه خلال التطورات الأخيرة في القانون الدولي، (كان ولا يزال، لا يعني قسمة المياه بين البلدان المعنية، بل يعني قسمة استخدامات المياه، على أساس معقول ومنصف آخذين بعين الاعتبار كافة العوامل والظروف ذات الصلة) .

<sup>33</sup> وزارة الخارجية السورية، نصر مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ 33/33/33 ، مصدر سبق ذكره، وفي:

علي جمالو، ثروة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .

<sup>34</sup> المصدر نفسه، 34.

<sup>35</sup> طارق المجذوب: العلاقات العربية - التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص :

<sup>36</sup> زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دمشق، دار طلاس للترجمة والنشر، .

<sup>37</sup> نجاتي أوتكان، (كلمة الوفد التركي - المذكرة التفصيلية عن عملية بدء تجمع مياه خزان أوتاروك)، مجلة الباحث العربي،

وتحت مبدأ (الاستخدام الأمثل) للمياه، دعا الجانب التركي، (إلى تشكيل عدة لجان فرعية تكون مهمتها إجراء دراسات عن التربة والزراعة والمياه، والتخطيط الهندسي في البلدان الثلاثة) <sup>38</sup>.

وقد وضعت تركيا خطة من ثلاث مراحل، تقوم بالتلك اللجان:

المرحلة الأولى: تهدف إلى جرد للموارد المائية في المنطقة.

المرحلة الثانية: تهدف إلى تقويم التقنيات المستخدمة حالياً في الري، وتركيب التربة، وأصناف المحاصيل

وطرق الزراعة.

المرحلة الثالثة: يتم فيها تحديد الحاجات المائية الحقيقية، والسياسات للتعامل مع هذه الحاجات،

بوساطة الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة في سوريا والعراق وتركيا <sup>39</sup>.

#### الخاتمة:

يتضح مما تقدم أن الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1924 على يد مصطفى كمال أتاتورك، والاهتمام منصرف إلى مشكلة المياه في حوضي دجلة والفرات اللذين يشكلان مياها وأرضاً، أهمية كبرى في الاستراتيجية التركية، لذلك عمدت تركيا إلى تنفيذ بعض المشروعات المائية واستمرار الدعوات إلى تنفيذ مشروعات مائية أخرى وأبرزها مشروع (أنابيب السلام) الذي يعد من أخطر المشروعات التركية ليس على سوريا والعراق فحسب بل على دول المنطقة كافة لما يحمله من مخاطر اقتصادية وسياسية كونه مشروعاً يخدم المشروع الصهيوني، ويعمل على تثبيت مفهوم تحويل الماء إلى سلعة تباع وتشتري مثلها مثل النفط.

<sup>38</sup> وزارة الخارجية السورية، نص مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ 38/38/38، مصدر سبق ذكره، وفي:

علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص: .

<sup>39</sup> المصدر نفسه، ص39.